على هامش الصراحة

الوجهاء

■ إحسان شمران الياسري

قرأت خبراً عن زيارة وفد من شيوخ ووجهاء محافظة صلاح الدين الى محافظة النجف الاشرف. وان وفدا مماثلا من محافظة النجف سيزور محافظة صلاح الدين. وهذا الخبر في نظر الكثيرين مهم جدا واشارة قوية الى عدد من الامور المرتبطة بالوحدة الوطنية وقوة النسيج الاجتماعي وزوال الاحتقان الطائفي وو..

وفي نظر البعض الآخر هو خبر عاديّ لا يستحق إبرازه.. والبعض (الأخير) يتساءل عن دواعي التدقيق والتركيز على اخبار قد تكون لها مدلولات عكسية (في نظر البعض)، كما لو التقيت بشخص وبادرته قائلا (ان صحة والدي هذا اليوم افضل من الامس)، والوالد ليس مريضا او معلولا، لذا فهذا الخبر قد يشي للسامع بان صحة الوالد متدهورة، وهو يشهد اليوم بعض التحسن.

فمن حيث المبدأ، يفترض ان تكون زيارة اهل صلاح الدين الى الكوت او الموصل او النجف اعتيادية، وليست خبرا.. وهكذا التنقل بين المحافظات لكل المواطنين. فلماذا (نُطلق) الضوء على مثل هذه الزيارة.. هل للإبلاغ بان اهل صلاح الدين اصبح بمقدورهم (الوصول) الى النجف والعودة بسلام، ام للتأكيد على ان اهل صلاح الدين كان لديهم شيء يقولونه لأهالي النجف، وأصبح الأمر الآن ممكنا.. ام ان زيارة وفود المحافظات لبعضها اصبحت مفاتيح لحلول مشاكل البلاد.. ولا اريد توطين اشارات اخرى يمكن ان تبعثها مثل هذه الاخبار، من شاكلة ان اهل صلاح الدين الـ(----) يزورون اهل النجف الـ(----).

قد يكون الخبر مفيداً لو قلنا ان اعضاء غرفة تجارة صلاح الدين زاروا المحافظة الفلانية وناقشوا قضايا ذات صلة بحياة المجتمع العراقي. او ان جامعة واسط ضيفت خمس مناقشات لأطاريح ماجستير ودكتوراه لطلبة جامعة ميسان او ديالى او صلاح الدين بهدف تعميق اسس التعاون العلمي بين الجامعتين. او ننشر خبرا عن زيارة اعضاء مجلس محافظة معينة مع حكومتها المحلية لمحافظة اخرى، للاغتناء من تجربة مجلسها وحكومتها، وحضور جلسات اجتماعات مجلسها او حكومتها المحلية..

أما زيارة الوجهاء، والشيوخ، رغم المكانة المرموقة لهؤلاء السادة الاكارم، ورغم الفوائد التي يمكن ان نجنيها من تلك الزيارات، فهي تبقى للمجاملة، وربما ستضغط على جروح دون ان تقصد.. وانا اعلم مقدما بمضامين الخطب والهوسات الحماسية التي تشدد على الوحدة الوطنية وعدم التفرقة و (اخوان سنة وشيعه.. هذا الوطن ما نبيعه)..

المهم اليوم ان نترك المساحة الرمادية من الماضي وراءنا، ونُثقف للمستقبل بطرق مبتكرة، تتصل بالحياة وضرورات ومستلزمات إزدهارها، والمباراة الشريفة لتقديم الافضل للمجتمع.

المهم ان يُلقي عالم في الفيزياء من محافظة صلاح الدين محاضرة في الهواء الطلق على طلبة المرحلة الثالثة من كلية العلوم في جامعة كربلاء او النجف او الرمادي.. وليأت وجهاء المحافظة وعلماء الدين والمثقفون فيها للاستماع.

وليأت عالم دين من الانبار ويناقش نظرية (داروين) مع طلبة كلية الشريعة في النجف..

والمهم ان نجيب اليوم على سؤال الطفل المسيحي الذي سأل امه (ماما آنه اعرف بنفسي مسيحي.. بس ما اعرف آنه سني لو شيعي)!!

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

تسييس الأجهزة الأمنية والالغام البشرية

حسن عبيد عيسى

لابد من الاشارة عند نقطة البداية.. إلى أننا نقصد بالأجهزة الأمنية.. القوات المسلحة بأفرعها الثلاثة (القوات البرية والبحرية والجوية) وقوى الأمن الداخلي من شرطة بجميع أصنافها واختصاصاتها وتوابعها، وأجهزة أخرى تقع ضمن قائمة الاستنفار عند الطوارئ.. مضافا إليها أجهزة المخابرات وحرس الحدود والأجهزة ذات الطبيعة الخاصة التي تهتم بالأمن الوطني والتي يكون لها تأثير على الأحداث ومجرياتها، بسبب طبيعة تنظيمها أو ما تمتلك من قاعدة بشرية وأسلحة وتجهيزات.

فالتنظيم وحجم الكتلة البشرية المنضوية تحت مسميات تلك الأجهزة إضافة إلى عدتها القوية المؤثرة، أمور تجعل منها أداة مرهوبة الجانب ذات تأثير خطير قد يقود المجتمع برمته نحو الاتجاه الذي تسعى إليه، ونحن شعب لنا تجاربنا المريرة مع تلك الأجهزة من خلال الانقلابات والثورات التي حصلت في تاريخ العراق المعاصر.. والتي لعبت تلك الأجهزة خلالها بدور خطير قاد الوطن إلى حيث تريد تلك الأجهزة.

من هنا لاحظ المُنظّرون في مختلف دول العالم، أهمية أن تجرد الأجهزة المؤثرة على المجتمع، (وهي التي بيّنا هويتها المهنية آنفا)، من أي ولاء عدا الولاء الوطني الصرف.. فليس ثمة مجتمع يخلو من اصطفافات فكرية متباينة الرؤى متعددة الاتجاهات.. ما يعني أن انحياز الأجهزة الامنية أو بعضها إلى أي من عناصر تلك الاصطفافات، قد يُغلّب أحد الأجنحة التي تشكل الاصطفافات تلك.. وبالتالي قد يعود بالسوء على الوطن نتيجة ذلك الانحياز وما يجر من احتراب متوقع واقتتال لا يستفيد منه الوطن والمجتمع بقدر ما سينجم عنه من فوضى وتخريب.

ففي العهد الملكي لم تكن الحكومات المتعاقبة قادرة على ضمان ولاء الجيش، وهو عندنا القوة الأعظم والأكثر تأثيرا على عموم الساحة الوطنية، لذا فإن قانون العقوبات العسكري اهتم بقضايا قد لا تؤثر على الانتماء المسلكي والاداء المهني بقدر ما تحسس رجال الجيش بخطورة تفكيرهم في اتجاهات قد تعد تحزبية أو تكتلية ربما تقود الى الخروج عن طواعية المؤسسة التي أريد لها أن تكون منقادة الى السلطة تماما، أو على الأقل أن تكون محايدة.. فليس من حق العسكري الانتماء الى مؤسسات المجتمع المدني، وعندما يكون الأمر ضروريا كالانتماء الى المؤسسات العلمية أو المهنية البحتة خصوصا بالنسبة للمهندسين والأطباء ورجال القانون وغيرهم، فإن عليهم استحصال الموافقات الرسمية اللازمة، وليس للعسكري حق التصريح لوسائل الإعلام، إلا إذا أعلم مراجعه بذلك مسبقا، وليس له أن يلقي محاضرة مهما كانت طبيعتها، مالم يكن مرجعه الأعلى (رئاسة أركان الجيش) قد وافق مسبقا بعد أن يكون قد اطلع على نص مكتوب لتلك المحاضرة.

من هنا أريد تحسيس العسكري أنه لا يجوز له التحليق في فضاء ذي صفة فكرية مهما كانت تلك الصفة، فهو سيلاحق قانونا ويردع لأبسط الأمور كإلقاء محاضرة ليس لها علاقة بالسياسة ولا بمهنته، إلا أن الغاية هي تحسيسه بأن اصطفافه مع أي من مؤسسات المجتمع المدني حتى وإن كانت غير مؤدلجة، أمر غير مسموح به، فما بالك بالانحياز الحزبي؟

وعندما انقلب الجيش على النظام الملكي لدواع وطنية بسبب سياسات عبد الإله ونوري السعيد وقادة الحكومات المتعاقبة التي كانت تميل الى بريطانيا أو أمريكا، فإن الشعار الأهم الذي رفعه عبد الكريم قاسم في هذا المجال هو (الجيش فوق الميول والاتجاهات).. خصوصا وإن هناك جهات فكرية متناحرة ذات تأثير كبير على المجتمع يخشى من تغلغلها داخل الجيش كالحزب الشيوعي وحزب البعث والقوميين العرب وغيرها من اتجاهات، كانت تعمل على جذب واستقطاب العسكريين، وهو الأمر الذي يقود بالتالي الى امساكها بورقة ليست رابحة فحسب، بل ذات قدرة على قلب الطاولة على رؤوس باقي الأطراف والجهات المناوئة، من اللاعبين.

ولغرض احتكار الجيش وبقية الأجهزة الامنية، فإن النظام الذي قام في البلاد منذ عام ١٩٦٨ رفع شعار (الجيش العقائدي).. وهذا سلوك خطير جدا بسبب الرغبة في تكريس الهيمنة وسلطة الحزب الواحد.. وهو كان الاشارة الأولى الى نهج الاستبداد الذي كان النظام ينوي سلوكه من خلال تكريسه نظرية (جئنا لنبقى).. فليس هناك مجال للتفكير في حدوث تغيير في السلطة مهما كانت طبيعته، خصوصا وإن القوات المسلحة أفرغت بشكل قاطع وتام من كل العناصر ذات الاتجاهات الفكرية الأخرى، لا بل تعدى الأمر ذلك بكثير، فلم يعد ثمة مكان لمستقل، فهو طالما كان في الجيش، فهو مع السلطة وحزبها، أو عليه المغادرة فورا.

إن أمر تسييس الأجهزة الامنية الذي مارسه النظام المُغادر والذي عاد بالسوء والخذلان على الشعب والوطن، عاد الآن ليمارس بخطورة أكبر مع توقع لأفدح النتائج والعواقب.. فالجيش وبقية الأجهزة الأمنية لم تسيس فحسب، وإنما جردت من كل كفاءة، في مسعى لتجهيلها وتخلفها المتعمد، بدليل أن بعض الضباط من فئة القادة والأمراء لا يملكون من العلوم والفنون العسكرية ما يجعلهم مهنيا مؤهلين لهذا المنصب.. المهم أن هذا العنصر له حق على حزب ما من الأحزاب المؤثرة في الفضاء السياسي، فهو لابد من مكافأته بمنحه صلاحيات قيادية وإن لم يكن مؤهلا لها، ولعل وجوده في المؤسسة العسكرية سيضيف ورقة رابحة الى ذلك الحزب تستثمر عند الحاجة!!..

المشكلة أن هذه الصيغة وإن لم تكن كفيلة بإملاء الشواغر التي حصلت نتيجة لتطهير القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى من العناصر الكفوءة مهنيا بسبب من الخوف غير المبرر منها، إلا أنها وضعت في تلك الاجهزة ألغاما بشرية خطيرة.. فالواضح عندنا أن الاصطفافات السياسية الحالية، مهما كانت طبيعتها هي اصطفافات وقتية ومصلحية سرعان ما تقوّض وتنهار، وقد يعقب ذلك الانهيار احتراب مدمر وقتال مخرب، وتحضرنا أمثلة مررنا بها في مدن عدة خلال السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣..

ولك أن تتصور وجود عناصر قيادية في الاجهزة الامنية تعد نفسها تابعة بإخلاص أعمى لعناصر تلك الاصطفاف، وتستطيع أن تحرك قطعات عسكرية بحجوم مختلفة، أو العمل على غسل عقول منتسبيها وكسبهم إلى الجهة السياسية التي يأتمر بأوامرها ذلك القائد..

من هنا تتجسد خطورة التسييس الذي دأبت عليه السلطات الحاكمة منذ التغيير عام ٢٠٠٣ وما زال قائما، وعندما نقول أن ذلك أخطر من نهج النظام السابق فإن ذلك النظام احتكر الجيش وجيّره لمصلحته الخاصة، بينما هو الآن مختلف المشارب والأهواء الفكرية، مهيأ للانفجار الداخلي في أية لحظة وهو ما وصفناه آنفاً بالمحشو بالألغام البشرية الخطيرة، على الرغم من دعاوى وشعارات لا مجال لواقعيتها، كالولاء للعراق أولا.. فهو شعار متحيز، أي أن يعترف ضمنا بوجود ولاءات أخرى تأتي ثانيا.. وفي الحقيقة فإن المواطن يعرف حق المعرفة أن تلك الولاءات هي صاحبة القدم حتى على الولاء الوطني.. خصوصا وإن ذلك معمد بالمستوى الفكري والثقافي المتدني لبعض العناصر التي زجّت بها تلك الجهات لتكون عناصر قائدة ومؤثرة في القوات المسلحة، تأخذ أوامرها من قادتها الحزبيين.

لقد حمت المؤسسة العسكرية نفسها من التغلغل الحزبي إلى صفوفها بوضع مواد عقابية صارمة في قانون العقوبات العسكري الرقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ المعدل، إذ عد ذلك التغلغل ضمن الأفعال المخلة بالانتظام العسكري التي احتواها الفصل الحادي عشر من القانون.. فالمادة ١٣١ صنفت ضمن التدخل في الأمور السياسية كل الأفعال الآتية: من وجد في اجتماع سياسي أو انتمى إلى جمعية سياسية أو أشترك في تظاهرة أو اجتماع سياسي أو انتخاب سياسي أو لقن غيره للقيام بهذه الأعمال أو كتب مقالات سياسية أو ألقى خطابة سياسية وحددت عقوبة الفاعل بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات..

أما المادة ١٣٢ من القانون فإنها قضت بمعاقبة كل من انتمى الى جمعية خيرية بغير إذن بالحبس مدة لاتزيد على شهر.

لقد كان النظام المقبور يأخذ تعهدات من منتسبي المؤسسة العسكرية بعدم انتمائهم الى أحزاب غير حزب السلطة.. وأنه وضع تشريعات صارمة تطبق بحق من لم يلتزم بتعهده ذاك.. ونرى أن تطبيق المواد القانونية التي ذكرنا كافية جدا للحد من ظاهرة تغلغل الأفكار الحزبية الى المؤسسات الأمنية، مع ضرورة إلزام الأحزاب بعدم الزج بالمنتمين إليها للعمل في الأجهزة الأمنية، على أن تسجل الحالات التي تكتشف خرقا يحاسب عليه الحزب إضافة الى العقوبة التي ستطبق بحق المنتسب..

إنشاء ميناء مبارك الكويتي يعني موت العراق اقتصادياً

صبيح الحافظ

نحن على يقين أن دولة الكويت ليست بحاجة الى ميناء جديد إضافة الى موانئها الأخرى كميناء الشويخ وميناء الأحمدي الكبيرين حيث يعمل هذان الميناءان بكل كفاءة في مجال الاستيراد والتصدير ، ونعتقد ان الكويت تهدف في تنفيذ مشروع مبارك الجديد لأغراض سياسية للضغط على الحكومة العراقية للموافقة والاعتراف بالحدود البرية التي تم ترسيمها عام ١٩٩١ من قبل الأمم المتحدة ومن طرف واحد وبمباركة وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ كانت موافقة العراق في حينه لأنه في وضع ضعيف بعد فشله في حرب عام ١٩٩١.

إن إصرار الكويت على تنفيذ المشروع سوف يؤدي إلى إعادة التوتر بين الجانبين بعد أن تحسنت العلاقات نسبياً خلال الفترة الماضية ، علماً أن وزارة النقل أكدت أن هناك ضغوطاً إقليمية تعيق انجاز ميناء الفاو الكبير بالقرب من ميناء خور عبد الله في البصرة كونه سيؤثر على مصالحها الاقتصادية ،إذ كان العراق قد أعلن عن عزمه على بناء ميناء الفاو الكبير منذ عام ٢٠٠٥حيث وضع حجر الأساس له في نيسان عام ٢٠١٠ قبل عام من إعلان الكويت بناء ميناء مبارك.

وعطفاً على التقارير الإخبارية أعلن رئيس الوزراء نوري المالكي عن قرب توجه لجنة خاصة الى الكويت لبحث ملابسات قضية ميناء مبارك في الكويت، كما كشف رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي عن نية المجلس تضييف وزيري الخارجية والنقل لبحث المشروع وتداعياته ، وفي سياق آخر قال المالكي في لقاء له أجرته قناة الحرة الفضائية إذا صحت التقارير التي تشير إلى أن بناء ميناء مبارك الكويتي في خور عبد الله سوف يغلق نصف الممر المائي فهذا معناه (موت العراق).

كذلك أعلن الناطق الرسمي للحكومة أن العراق سيرسل إلى الكويت لجنة عليا من الخبراء والفنيين لدراسة شتى الجوانب مبدائياً مع تحديد الأضرار التي يمكن أن تحدث لحدود العراق البرية والنهرية ودراسة ومتابعة المستحدثات في موضوع إنشاء ميناء الفاو وفق مبدأ حسن الجوار ومراعاة المصالح المشتركة بين البلدين بعيداً عن التجاوزات التي تضر باقتصاديات العراق ، وقد ذكرت جريدة الصباح البغدادية أن الكويت باشر دق أول ركيزة من قبل شركة هونداي الكورية التي تقوم بعملية الدفن والتثبيت، وعلى ضوء ذلك قامت منظمات اقتصادية في البصرة باعتصام أمام مقر اتحاد رجال الأعمال في المحافظة احتجاجاً على مشروع (بوبيان الكويتي).

إن تعويق تقدم العراق وتطويره من شأنه أنه سيطيل بالتأكيد من أمد المحنة التي يمر بها شعبه ويقوي عوامل مرضه ويمنعه من النهوض المبكر والقيام بالمهمات المرتجاه منه ، إن مساعدة العراق في النهوض هي مسؤولية كبرى تتحملها دولة الكويت الشقيقة وباقي الدول العربية تجاه الشعب العراقي.

كذلك إن وضع العراقيل أمام تقدم العراق من شأنه أن يقوي شعوره بالمرارة كامناً لدى الشعب العراقي.

إن إفقار الشعب العراقي ووضع العراقيل أمام تقدمه لا يصب في مصلحة الشعب الكويتي ولا في مصلحة الأمة العربية، ولا نظن أن وجود ثلاثين مليوناً من العراقيين المبتلين بالمحن سيساهم في استقرار الكويت أو استقرار المنطقة ، إن العراق باق شمال الكويت الى الأبد ، وان الكويت باقية جنوب العراق الى الأبد ، ولربما يوجد لدى الشعبين الشقيقين البعض من قصيري النظر من اللامتسامحين الذين يفكرون بعقلية الثأر والذين يفكرون على الأمد القصير ، على طول حياتهم فقط ولا يهمهم ماذا سيأتي به الزمان على الأجيال المقبلة، وأن هؤلاء القلة من الطرفين يجب أن ترفض دعواهم لكونهم يزرعون بذور الحقد والكراهية والفتنة حتى يقطف ثمارها الأبناء وأبناء الأبناء من كلا الطرفين.

إننا نرى أن يمد الشعب الكويتي الى الشعب العراقي يداً متسامحة كريمة وأن مساهمته الأخيرة في إسقاط النظام الصدامي بالعراق هي عين الحكمة والخطوة النيرة على الطريق الصحيح ، إن إبداء حسن النوايا باتجاه الشعب العراقي ومساندته في جراحه للخروج من الهوة السحيقة التي أوقعه بها صدام سيساعد وبسرعة في دمل الجراح لدى الطرفين، وعندئذ سيجد الشعب الكويتي في أخيه الشعب العراقي نصيراً وظهيراً.

أية مبادرة ننتظر ؟

حسين علي الحمداني

هل ينتظر المواطن العراقي مبادرة جديدة ؟ وماذا ستحمله ؟ هل ستكون تصحيح لأخطاء سابقة ؟ أم ستكون منفذ لتوسيع الشراكة ؟

في الأفق ثمة مبادرة جديدة ينتظرها الجميع ، ويبقى السؤال الذي يشغل المواطن العراقي ما الذي لم يتحقق من الشراكة الوطنية لكي تبرز ملامح مبادرة جديدة ؟

قبل كل شيء علينا أن نقول ما معنى الشراكة ؟ وهل الشراكة تعني أن تترهل الدولة ومؤسساتها وتصل لهذه الدرجة التي وصلت إليها أم تعني الشراكة تقاسم السلطة ؟ ولعل البعض يتصور بأن الشراكة تم نقضها من قبل هذا الطرف أو ذاك.

علينا أن نكون أكثر صراحة ونحن نحلل ونناقش الواقع العراقي الآن بعيدا عن التخندق مع هذا الطرف أو ذاك والتحزب لهذه الفئة أو تلك ، ولنأخذ معنى الشراكة وفق ما وصلت إليه الكتل السياسية في الأشهر الماضية التي سبقت تشكيل الحكومة الحالية وما تمخض من اتفاقيات تجسدت على أرض الواقع ، فتم تقاسم المناصب السيادية بشكل تطلب إضافة مناصب أخرى كي تستوعب الجميع،وتمثل ذلك بالمنصب الثالث لنائب رئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية والتي أثارت حفيظة الشارع العراقي، وعلينا أن نعترف بأن الشارع العراقي مستاء من الترهل هذا ، ناهيك عن التوسع بالمزيد من الوزارات على حساب ترشيق هياكل الدولة الإدارية حتى وجدنا بأن الميزانية العامة بالكاد تلبي الرواتب الكثيرة .

وبالتأكيد فإن مبادرة السيد مسعود بارازاني كانت حبل النجاة للجميع ومكنتهم من الخروج من نفق مظلم دخلت فيه العملية السياسية ولم يكن هنالك سوى خيار حكومة الأغلبية السياسية والتي ربما كانت الحل الأخير في حال عدم الوصول لتوافقات حتى وإن كانت بالحد الأدنى ، ولكن اليوم نجد بأن البعض يسعى لبلورة مبادرة جديدة وعلينا أن نعيد مجريات الأشهر القليلة الماضية وما الذي لم يتحقق من الشراكة في الحكومة العراقية لكي ننطلق في فهمنا لما نحتاجه أو ما يجب أن نفعله ؟

فالكتل الكبيرة والصغيرة منها حصلت على مناصب قد تكون ملائمة لحجم تمثيلها البرلماني حتى وصل الأمر للهيئات المستقلة والتي يحاول البعض طرح فكرة تقاسمها هي الأخرى بغية إتمام الشراكة وفق مفهومه السائد في اللغة السياسية العراقية .

حقيقة الأمر إن بعض النخب السياسية العراقية ربما تعي أو لا تعي أنّ أداءها مثار غضب الشارع العراقي ، بل إن البعض يعتبرها السبب الرئيسي في تعطيل الكثير من الأمور وفي مقدمتها ما يهم المواطن من قوانين وأنظمة وتشريعات ، ونحن عندما نقول هذا فإنما ننقل رأي الشارع العراقي الذي يجد بأن (حكومة الشراكة) كانت على حساب المواطن وبالضد من تطلعاته ، لأنها أي حكومة الشراكة لم تكن وليدة توافقات تصب في صالح المجتمع بقدر ما كانت غايتها الأساسية إرضاء أطراف معينة ، ولعلنا وجدنا بأن بعض النخب السياسية الوطنية والمعروفة بنضالها ضد الدكتاتورية قد قدمت من التنازلات الكثير بغية عدم تعطيل مسارات الديمقراطية في هذا البلد ، وبالتالي فإن هذه القوى الوطنية المخلصة والمكافحة والمناضلة والتي ينظر إليها الشعب العراقي بعين الاحترام والتقدير وإلى رموزها الوطنية المخلصة بعين الرضا والاطمئنان لما قدمته وما زالت تقدمه من تضحيات وعطاء ، نقول، إن المواطن العراقي الآن يشعر بأن قيمة أية مبادرة قادمة يجب أن ترتكز على تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي في البلد قائم على طرفي المعادلة الديمقراطية وهما الحكومة والمعارضة حتى لا تكون ثمة تشوهات في مسارات الديمقراطية العراقية من جهة ومن جهة ثانية فإن الشراكة التي نراها اليوم لا تصب في صالح المواطن والتنمية وحتى الاستقرار حيث نجد التشنج الإعلامي وحروب التصريحات تؤثر بشكل كبير جدا على الوضع الأمني في البلد بل وتساهم أحيانا كثيرة في توجيه رسائل خاطئة لأطراف بعينها توحي لها بأن الصف الوطني غير منسجم، وإلى آخر الاستنتاجات التي يمكن أن يصل إليها كل متابع للشأن العراقي .

لهذا يتمنى المواطن العراقي أن يكون محور المبادرة القادمة هو ترشيق الدولة العراقية وإخفاء حالة الترهل الموجودة حاليا والتي أثارت كما قلنا استياء الشارع العراقي .

وبالتالي فإن المواطن العراقي ينتظر عملية تصحيح مسيرة الديمقراطية في البلد، وبصراحة يتخوف من أن تكون المبادرة القادمة مزيدا من الترهل الذي يرهق الميزانية العامة أولاً ويوسع الفجوة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة والشعب من جهة ثانية ، خاصة وإن هنالك حالة عدم ثقة تسود العلاقة بين كل الأطراف .